

التأويل وأثره في القواعد النحوية عند النحاة

أستاذ مساعد - جامعة دنقلا

د. أحمد شمس الدين أحمد

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التأويل وأثره في القواعد النحوية، وفهمها وتقدير العامل فيها، وتكمن أهمية هذه الدراسة لتفسير بعض الظواهر اللغوية ويقف البحث فيها على أثر التأويل في القواعد النحوية ومدى ذلك الأثر في فهم تلك القواعد وشرحها عند النحاة، مثل: فهم النصوص، والتوفيق بين الشواهد والقواعد الأصول، واتبع الباحث المنهج التحليلي الوصفي وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن التأويل في النحو إما أن يكون بالحذف وإما أن يكون بالاستتار و التقدير أو الإضمار، كذلك التأويل عند البصريين يجري على قواعدهم النحوية ولكن عند الكوفيين تجري قواعدهم النحوية عليه، ويوصي الباحث بالاهتمام بالتأويل في الدراسات النحوية لتفسير بعض القواعد التي طرأ عليها الغموض في كثير من الدراسات
الكلمات المفتاحية: التفسير، التأويل، التقدير، الأثر، الإضمار

Interpretation and its impact on grammar rules for grammarians Ahmed Shams Eldin Ahmed –Assistant professor –University of Dongola Abstract:

This study aims at interpretation and its impact on grammatical rules, understanding them and evaluating the factor in them. Evidence and rules of origins, and the researcher followed the analytical descriptive approach, and the study reached the most important results: that interpretation in grammar is either by deletion or it is by concealment and appreciation or implication, as well as interpretation according to the visuals based on their grammatical rules, but for the Kufics their grammatical rules run on it, and the researcher recommends Paying attention to interpretation in grammatical studies to explain some of the rules that have become ambiguous in many studies

المقدمة:

وقد اهتم النحاة العرب بفكرة العامل، وأقاموا أبواب النحو على فكرة أنه لا بد من عامل ومعمول في كل تركيب، والعامل في اصطلاح النحاة هو: «ما أوجب أن يكون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً⁽¹⁾ وقسموا العوامل إلى صنفين؛ أولاً- عوامل معنوية مثل: الابتداء، وثانياً: عوامل لفظية مثل: الأفعال. وتدور فكرة العامل في كثير من أبحاث النحو العربي، ولهذه الفكرة فلسفتها وقوانينها؛ من ذلك اعتبار النحاة بعض العوامل أصلاً كالأفعال، وبعضها فرعاً كالأسماء والحروف، وبعض العوامل أقوى من غيرها، وغير ذلك من آراء النحاة التي يمكن الاطلاع عليها بشكل واسع في كتب النحو، ولم نذكرها في هذا الموضوع لأنها ليست بذى صلة وثيقة بالتحويل. وفكرة العامل في النحو العربي مسؤولة بشكل كبير عن التأويل والتقدير، وتعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة إلى قوانين العامل، إذ لا بد من إيجاد عامل لكل أثر إعرابي داخل النص، من هنا ظهر مفهوم تقدير المحذوف، وهو أحد مظاهر التخريج في النحو، مثل: تقدير المبتدأ والفعل وحرف الجر وغيرها من العوامل المحذوفة التي يقدِّرها النحوي لسيطرة فكرة العامل⁽²⁾.

تعريف التأويل لغة واصطلاحاً:

التأويل في اللغة هو: «تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوَّلته تأويلاً وتأوَّلته بمعنى»⁽³⁾ أما التأويل في الاصطلاحاً يوجد مفهوم التأويل النحوي لدى النحاة القدامى بشكل صريح، بل نقل السيوطي عن أبي حيان الأندلسي ما يفيد وظيفته وعرفه بقوله: «التأويل إنما يُسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوَّل»⁽⁴⁾ والجادة المقصودة هنا هي القواعد النحوية، فما جاء مخالفاً للقواعد يجب أن يؤوَّل. و«التأويل في المصطلح النحوي عند المعاصرين يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها

النحاة واعتمدها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير المخالفة لها»⁽⁵⁾. وقد تناول التراكيب المشكّلة الخارجة عن ظاهر القواعد النحوية المطّردة. أو كما يراه الغامدي هو: «تقدير أصل غير منطوق به تخرج على مقتضاه العبارة المنطوقة»⁽⁶⁾.

والتأويل لغة من أول الكلام: أي فسّره ورده إلى الغاية المرجوة منه⁽⁷⁾. وعرفه علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي المعروف بالخازن في كتابه تفسير التأويل: التأويل هو الرجوع إلى الأصل يقال أولته أي صرفته فانصرف أي رد الشيء إلى الغاية والمراد منه بيان نهايته المقصودة منه، فالتأويل بيان المعاني المستنبطة الموافقة للفظ. وجاء «في التفسير والمفسرون» أن التأويل ينقسم إلى قسمين أحدهما التأويل عند السلف وثانيهما التأويل عند الخلف.

فالتأويل عند السلف هو: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وفق ظاهره أم خالفة فيكون التأويل والتفسير على هذا مترادفين.

هو نفس المراد بالكلام فان كان الكلام طلب كان تأويله نفس الفصل المطلوب وإن كان خبر كان قبله ظرف ظاهر. وأما التأويل عند المتأخرين فهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به. وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف⁽⁸⁾. ويرى الباحث أن التأويل والتفسير كلمتان مترادفتان ومتى ما عرف المعنى يوفي فيهما بالغرض. والتأويل في النحو البصري يختلف عما هو عليه في النحو الكوفي، فإذا تعارضت الشواهد والأمثلة مع القواعد والأصول في النحو البصري، فزرع النحاة إلى التأويل، حتى يخضع الكلام المسموع للقواعد، وإلا وُصف بالشذوذ أو بالندرة أو بالتخطئة أحياناً. أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يُغيروا الأصول والقواعد لتتوافق مع الشواهد والأمثلة المستعملة المسموعة⁽⁹⁾.

إذا الفرق بين التأويل عند البصريين والكوفيين في رأي الباحث أن التأويل عند البصريين يجري على قواعدهم النحوية ولكن عند الكوفيين تجري قواعدهم النحوية عليه.

مثال ذلك: منع البصريون أن يجيء الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين. وقال الكوفيون: يجوز ذلك ولا طعن في صحته ولا فصاحته، محتجين بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: 6).

فكلمة «أحد» في الآية الكريمة على مذهب الكوفيين فاعل للفعل المذكور؛ إذ لا يمنع مذهبهم تقدّم الفاعل على فعله، وكلمة «مُنْفُسٌ» في قول الشاعر:

لا تجزعي إن مُنْفَس أهلكته	فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
----------------------------	---------------------------

هي مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده، واستدلوا بهذا الشاهد على جواز أن يلي «إن» و«إذا» الشرطيتين الاسم المرفوع، على حين لجأ البصريون إلى التأويل لتتوافق النصوص مع القواعد، فقدروا في الآية الكريمة فعلاً محذوفاً، وتقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك⁽¹⁰⁾.

أغراض التأويل:

التأويل إما أن يكون لغرض لغوي، والمقصود به فهم النصوص والبعد عن إشكال المعنى⁽¹²⁾ أو أن يكون لإثبات توافق الشواهد والنصوص مع القواعد.⁽¹³⁾

أولاً - التأويل بغرض فهم النصوص:

والمقصود بالفهم في هذا البحث فهم القارئ لا النحوي، لأن النحوي يفهم المراد، ثم يعمل بالتأويل على إيصال هذا الفهم إلى المتلقي. ويقتضي التأويل النحوي إرجاع الجملة إلى الأصل الذي عدل بها عنه، وقانونه التمسك بالأصل اللغوي العرفي في فهم المعنى العميق للجملة أو النص⁽¹⁴⁾ فهناك تراكيب تستدعي التقدير⁽¹⁵⁾ ليتم فهم المقصود من النص، وهذه التراكيب واردة في القرآن الكريم في بعض المواضع؛ إذ يصعب فهم المراد من الآية بدون تقدير أو تأويل. من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الأنعام: 151)، اجتماع الأوامر مع النواهي في الآية، وتقدم فعل التحريم قبلها، استلزم تقديراً حتى يتضح المعنى، وهو: (قل تعالوا أتله ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به)، فحذف (وما أمركم به) لدلالة (ما حرّم عليكم) لأن معنى (ما حرّم ربكم عليكم) ما نهاكم ربكم عنه، وبهذا التقدير يصح أن تكون (أن) تفسيرية لفعل النهي الدال عليه التحريم، وفعل الأمر المحذوف، فإنه يجوز أن تقول: «أمرتكم أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً»؛ إذ يجوز عطف الأمر على النهي، والنهي على الأمر.⁽¹⁶⁾ فالتركيب العميق للآية: (أتله ما نهاكم ربكم عنه، وما أمركم به). ثم حذفت عبارة (ما أمركم به). وأول النحاة (ما حرم عليكم) بد (ما نهاكم عنه). ويستلزم التأويل النحوي التقدير؛ إذ لا يتم المعنى ولا يتضح إلا بذكر المحذوف وردّ التركيب وإعادته إلى أصل وضعه (16) والتقدير أسلوب من أساليب الوصول إلى معنى الكلام يقوم به النحوي لتصحيح اللفظ والمعنى، أو لتوضيح المعنى. ويرى النحاة أن تقدير التركيب الأصلي المعدول عنه يكون باعتبار المعنى⁽¹⁷⁾.

فالتقدير توفيق للفظ مع المعنى؛ فهو يرتق النص بحيث يضع ما لم يذكره النص مما هو مفهوم ضمناً وواجب تركيبياً، إذا في رأي الباحث أن التأويل تقدير يوضع لبيان المعاني غير المفهومة لتوضيح المقصود. وقد تشترك العبارة بين الإفادة وعدمها بحسب التقدير، نحو قولنا: (الحضور عندك) و(الخوف منك)، فإن قدّرت الطرف أو المجرور خيراً كان المعنى تاماً، وإن قدرته متعلقاً بالمصدر لم يتم المعنى واحتاج إلى خبر، كأن تقول: (الحضور عندك نافع) و(الخوف منك لا داعي له)⁽¹⁸⁾ فالعبارة الواحدة تحتمل أن تكون مفهومة أو غير مفهومة بحسب تقدير البنية العميقة. ومن ذلك أيضاً التراكيب التي فيها أفعال تتعدى بحروف جر متضادة فتعطي معاني مختلفة وفقاً للتقدير، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ (النساء: 127)، فيحتمل التركيب بنيتين عميقتين لكل واحدة معنى مختلف، وفقاً لتقدير حرف الجر المحذوف، وهما:

- وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن.
- وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن.⁽¹⁹⁾

التأويل بغرض توافق النصوص والشواهد مع القواعد النحوية:

حدّد النحاة الكلام المحتجّ به بيئة مكانية يتوفّر فيها البعد عن الأعاجم، وهي قبائل محصورة في عدد معين، كما حددوا الفترة الزمنية بثلاثة قرون، تبدأ بقرن ونصف قبل الإسلام وتنتهي بمنصف القرن الثاني للهجرة⁽²⁰⁾ لكنهم اصطدموا -بعد وضع القواعد النحوية- بنصوص وشواهد أخرى وردت في القرآن الكريم، أو عن عرب فصحاء وتدخل في عصور الاحتجاج، لكنها لا تتفق مع القواعد المطردة التي وضعوها، فكان لا بدّ من اللجوء إلى التقدير أو التأويل لتنسجم النصوص مع القواعد ولا تشدّ عنها، ويرى الغامدي أن وصف هذه التراكيب بالشذوذ لا يعني الحكم عليها بالرداءة على الإطلاق، بل المعنى الذي أرادته النحاة هو خروج هذه التراكيب عن النظام السائد في اللغة، وأسباب الشذوذ عن معهود اللغة غالباً ما تتعلّق بالمستوى الشعري أو مستوى النظم القرآني المخالف بالضرورة نسق الكلام المعهود، ويرى أن قضية التأويل ليست بالسذاجة التي يصورها بعض المحدثين الداعين إلى تعديل القواعد بناء على ما ورد في الشواهد، أو المناداة إلى التوسّع في السماع؛ للخروج من إشكال التأويل كما يُنسب إلى الكوفيين؛ لأن مثل هذه الدعوات تحيل القواعد إلى الفوضى⁽²¹⁾. ويرى تمام حسان أن التأويل هو ردّ التركيب إلى أصل القاعدة، وقد يكون بوساطة القول بالحذف أو الزيادة أو الإضمار أو التقديم والتأخير أو التضمنين..، وإذا تعدّدت الأصول الصالحة أن يُرد إليها التركيب بالتأويل اختلفت النحاة في الاختيار عند إجراء التوجيه فيختار هذا النحوي وجهاً ويختار الآخر غيره؛ وهذا سبب تشعّب مسائل النحو العربي.

(22)

التأويل وأثره في قواعد النحو العربي:

إن الهدف العام من فكرة التأويل هو تصحيح مسار الانحراف بحسب ما يراه النحاة في مجال التراكيب أو الدلالة للجملة العربية، فالفرض والتوفيق بين أساليب العربية المنقولة من النصوص وقواعد النحو التي ارتضاها النحاة معياراً للكلام العربي، وعند وجود تعارض بينهما يلجأ النحاة إلى التأويل خروجا من هذه المشكلة.

ومن أجل الوصول للتأويل الصحيح ظهر مفهوم (التقدير) الذي يمهّد السبيل للحالة التوفيقية بين التعارض اللغوي والنحوي. فالتأويل يعد محاولة لإرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية أو بتعبير آخر هو صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوال بهذه القاعدة، والمتحري عن استعمال العرب لمصطلح التأويل يتبين أنهم يطلقون التأويل على أساليب مختلفة ترمي إلى إضفاء صفة اتساق على العلاقة بين النص القاعدة، أي عند صرف الظاهرة اللغوية إلى وجه خفي يحتاج إلى تقدير وتدبر، فهذا نوع توفيقى لأسلوب اللغة والقاعدة النحوية، فالتأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة.⁽²³⁾

ويرى الباحث أن التأويل يعرض الحالة بين التعارض النحوي واللغوي ويرجع النص إلى معناه اللغوي الصحيح .

ومعنى التأويل في النحو يعني النظر في ما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد على أن لا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها⁽²⁴⁾. ولعل أهم العوامل والأسباب لظهور قضية التأويل هي نظرية العامل، فافتراض وجود عامل مؤثر في الجملة العربية حمل النحويين على النظر والبحث عنهم ما اضطروا إلى تقديره إذا كان محذوفاً.. وكذلك البحث عن أثره في اللفظ وهل أثره مباشر أو غير مباشر... إلى غير ذلك من التأويل والتضمن وذلك لتستقيم عندهم نظرية العامل. ومن أسباب التأويل أيضاً تعدد الأوجه الإعرابية للفظ بحسب القرائن⁽²⁵⁾.

مظاهر التأويل النحوي:

المظاهر التي يجعلها النحاة من بابا لتأويل في النحو العربي هي مجموعة من الإجراءات التي تحدث للجملة العربية وهي منقسمة إلى قسمين:

قسم له علاقة بالتركيب الداخلي للجملة أو ما يسمى بالبنية العميقة عند اللسانيين المحدثين، ونوع له علاقة بدلالة بعض الأدوات في الجملة؛ ولذلك نجد النحاة يلجؤون إلى التأويل عند إعادة صياغة تركيب الجملة ويشمل التقديم والتأخير وكذلك الحذف فهما موطنان للتأويل في الجملة عند خروجها عن التركيب الأصلي أو غياب أحد العناصر في البنية السطحية للجملة. ويضم إلى هذا ما يسمى بالزيادة النحوية والتي يقصد بها مجيء أداة أو لفظ زائد على التركيب الأساسي للجملة، وهو الذي يكون وجوده كعدمه من ناحية

التركيب وليس الدلالة وقسم له علاقة بالجانب الدلالي وهو ما يسمى بالتضمن والذي يقصد به إعطاء الكلمة في الجملة معنى كلمة أخرى غيرها (26) وأكثر ما يكون ذلك في حروف الجر، ويضاف إلى هذا النوع ما يسمى بالحمل على المعنى عند النحاة⁽²⁷⁾.

يمكن إيجاز المظاهر في التأويل في النحو العربي في أمور عدة هي: الحذف والاستتار وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والمفردات⁽¹⁾، والحمل على المعنى والتضمن⁽²⁸⁾.

إذا التأويل في النحو أربعة أقسام:

الأول - الحذف، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، كما يأتي:

1- في الجملة الفعلية: مثل:

- القسم مثل: والله لا فعل وأصله أقسم بالله.
- أفعال الأمر نحو قولك: "زيدا" إذا أردت أن تقول "أضرب زيدا"
- حذف الجملة من الخبر المقصود. والخبرية نحو قولك خبر مقدم أي قدمت خبر مقدم.
- الشرط نحو الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيروا وإن شرا فشرأ.

2- حذف الاسم. وأهم ذلك كما يلي:

- المبتدأ أو الخبر وذلك كثيرا كقوله تعالى و لم يلبثوا الساعة من نهار بلا أي طاعة وقول معروف.

- المضاف، مثل: ولكن البر من اتقى.
- المضاف إليه، مثل: لله الأمر من قبل ومن بعد.
- المفعول به، مثل: وأوتيت من كل شئى أى شيئاً.
- 3- حذف الفعل وحده. وذلك أن يكون الفاعل مشغولاً عنه مرفوعاً به وذلك كقوله تعالى: «إذا السماء انشقت».
- 4- حذف الحروف. كحذف الهمزة الإستفهامية.

الثانى : الاستتار، وهو صنفان:

- أ. اضمار الضمير المستتر سواء كان مستتيراً وجوباً أو جوازاً
- ب. اضمار "أن" فى نصب الفعل المضارع سواء عن طريق الحجوب بعد لام الجحود أو متى أو فاء السببية وواو المعية أو طريق الجواز بعد اللام التى ليست الجحود، وكذلك الواو و الفاء.
- وقسم الغلابيني الحذف بأقسام كثيرة، كما يلى:

أولا - حذف فعل الشرط:

- قد يحذف فعل الشرط بعد "أن المردفة بلا" نحو تكلم بخير إلا فسكت، أى وإلا تتكلم بخير فليسكت.
- ويكون ذلك بعد "من مردفة بلا" كقولهم: من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا يعاب به.
- يحذف فيه فعل الشرط إذ يقع بعد الشرط وقد يكون حذف جواب الشرط.

ثانياً: حذف حرف الجر قياسياً. وهو فى ستة مواضع:

- قبل "أن" كقوله تعالى: «ويحبون أن جاءهم منذر منهم» أى لأن جاءهم.
- قبل كي الناصبة للمضارع كقوله تعالى: «فرددناه إلى أمه كي تقرأ عينها» أى لكي تقرأ.
- قبل لفظ الجلالة فى القسم نحو: الله لأحد من الأمة صادق أى والله.
- قبل ميمز كم الاستفهامية إذا دخل عليه حرف الجر نحو بكم درهم أى بكم من درهم. (29).

ثالثاً- وقد يكون التأويل فى حذف المبتدأ والخبر فيما يلى:

- يحذف المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً. مثل حذف الخبر كما تقول "زيد" التقدير زيد عندنا.

يحذف المبتدأ جوازا فيما يلي:

- 1- أن يكون المبتدأ في اليمين نحو: لعمرك لافعلن، التقدير "لعمرك قسمي".
- 2- أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية.
- 3- أن يكون المبتدأ مصدرا وهذه حال سد مسد الخبر نحو ضربى العبد مسيئا⁽³⁰⁾ التقدير ضربى العبد إذا كان مسيئا.

ويحذف المبتدأ وجوبا فى أربعة مواضع :

1. النعت المقطوع المرفوع للمدح أو للذم أو للترحيم، مثل: مررت بزيد الكريم، ومررت بزيد الخبيث، ومررت بزيد المسكين.
2. أن يكون الخبر مخصوص نعم وبئس. نحو نعم رجل زيد، بئس رجل عمر.
3. ما حكى الفارسى من كلامهم فى ذمة يمين نحو لافعلن .
4. أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل.

رابعا- حذف عامل المفعول المطلق جوازا أو وجوبا:

ويحذف عامل المفعول المطلق وجوبا فهو فى ثلاثة مواضع:

1. إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس فى الامر والنهى نحو قياما لا تعودا التقدير قم قياما ولا تقعد قعودا.
2. إذا وقع المصدر بعد الإستفهام ويقصد به التوسيح.
3. إذا وقع المصدر إقامة الفعل ويقصد به الخبر. نحو أفعل وكرامة أى أكرمك.
4. والإضمار فى كتاب جامع الدروسقد يكون جوازا وقد يكون وجوبا.

الإضمار جوازا بعد ستة أحرف:

1. لام كى أو تسمى لام التعليل أيضا. نحو وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس اى لاجل أن تبين.
2. لام العاقبة. نحو: جئت لاتعلم بالتقدير جئت لان اتعلم.
3. الواو و الفاء و ثم و أو العاطفات
مثال الواو: يا ابن الشجاع الغراب وسلم التأويل يا ابن الغراب السلامة.
مثال ثم: يرضى الجيان بالهوان ثم سلم: أى يرضى الجيان ثم السلامة.
مثال أو: الموت أو يبلخ الانسان أمه أفضل اى الموت بلوغ الامل أفضل.

والاضمار وجوبا فهو بعد:

1. لام الجحود وهى اللام التى بعد النفى (بعد ما كان أو لم يكن النافيتين) نحو: لم يكن الله ليغفر لهم، ما كان الله ليظمهم.

2. فاء السببية. نحو: لا يؤذن لهم فتعذرون اى ليس هناك إذن لهم والاعتذار منهم.
3. واو المعية. نحو: لا تعص الله ويراك اى وهو يراك والمعنى هو يراك فلا تعصيه.
4. حتى. نحو: اطلب الله حتى تفوز برضاه اى إلى ان ترجع وتفوز.
5. بعد أو.

الثالث- التقدير فى الجمل المفردة:

هذا هو المظهر الثالث من التأويل فى النحو بجانب الحذف والاستتار. ومن أهم مظاهر التأويل فيه هى باختصار الجمل التى لها محل من الاعراب ويبدو التأويل فيها فى جعلها محل لمفرد كان صفة أن يكون فى مكانها.

يقول الهاشمي: أن التأويل فى النحو هو حذف وتقدير، وهو كما يلي:

1. أن يكون المبتدأ صريحا فى القسم نحو: ايمن الله لانستنصر المظلوم أي ايمن الله يمين.
2. أن يكون المبتدأ بعد لولا والخبر قول عام نحو: لولا ما حفظت الأمة على استقلالها.... بتقدير موجود.
3. أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو تدل المصاحبة نحو كل إنسان وعمله اى مقترنان.
4. أن يكون المبتدأ مصدرا مضافا إلى مصدر صريح أو مؤول. نحو: أكثر سفر سليم ماشيا، أي إذا كان ماشيا (31).

الخاتمة :

إن التأويل فى النحو العربي له ارتباط قوي جدا فى فهم المعاني وتفسيرها وتوضيحها وبيان الغرض منها، وهو كذلك يفسر كثير من القواعد النحوية التى كانت غامضة، ويشرح العلل، وهو الذى يقوم بترتيب الجملة، وبيان المقصود من تلك المعاني، ويوصي الباحث بضرورة البحث فى هذا الجانب مع الاهتمام بالجانب النحوي فيه .

النتائج:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهى :

1. الذى لا يعرف التأويل ليس بإمكانه فهم اللغة ولا معرفتها وأيضا لا يعرف قواعدها فالتأويل يفسر القواعد ويبين المقصود منها.
2. التأويل فى اللغة العربية يبحث فى ترتيب الجملة وقواعدها ووظيفتها خاصة فى إعراب الجملة .

3. إن التأويل في النحو إما أن يكون بالحذف وإما أن يكون بالاستتار و التقدير أو الإضمار .
4. إن التأويل عند البصريين يجري على قواعدهم النحوية ولكن عند الكوفيين تجري قواعدهم النحوية عليه .
5. أن التأويل والتفسير كلمتان مترادفتان ومتى ما عرف المعنى يوفي فيهما بالغرض ، كذلك التأويل تقدير يوضع لبيان المعاني غير المفهومة لتوضيح المقصود.

الهوامش:

- (1) الغامدي، محمد، «اللغة والكلام في التراث النحوي العربي»، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34، 2006م، ص77.
- (2) حسام الدين، كريم، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 2001م)، ص237؛ وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، 1995م)، ج2، ص320.
- (3) الجوهري، أبو نصر إسماعيل، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: إميل يعقوب ومحمد طريف، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م)، ج4، ص416.
- (4) السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ص47.
- (5) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. ج1 القاهرة: دار العلوم، دون سنة.
- (6) الذهبي، محمد حسين. التفسير والمفسرون. ج1. ط2؛ القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1396هـ/1976م ص 17-18
- (7) الخثران، عبدالله، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، (الرياض: النادي الأدبي، 1988م) ص9.
- (8) الغامدي، محمد، «اللغة والكلام في التراث النحوي العربي»، مقال سابق، ص81.
- (9) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، (أبوظبي، المجمع الثقافي، 2002م)، ص462.
- (10) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج1، ص472، 473.
- (11) صبرة، محمد حسنين، تعدد التوجيه النحوي، (القاهرة: دار غريب، 2006م)، ص314.
- (12) المرجع السابق نفسه، ص317.
- (13) عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل اللغوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد20، 2001م، ص319.
- (14) راشد، الصادق، دور الحرف في أداء معنى الجملة، (بنغازي، منشورات جامعة قاربونس، 1996م) ص99.
- (15) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبدالجواد وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج4، ص250.
- (16) انظر: عبدالسلام، أحمد شيخ، تفسير مقصود المتكلم في التحليل اللغوي، مقال سابق، ص319.
- (17) المقال السابق نفسه، ص318.
- (18) السامرائي، فاضل، الجملة العربية والمعنى، (عمان: دار الفكر، 2007م)، ص77.
- (19) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج1، ص301.

- (20) السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص33.
- (21) الغامدي، محمد، «اللغة والكلام في التراث النحوي العربي»، مقال سابق، ص83-85.
- (22) حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة: عالم الكتب، 2000م)، ص145، ص147.
- (23) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دارغريب - القاهرة، (2007م) ص231.
- (24) أثرالتأويل النحوي في فهم النص، غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد(151998) م، ص249.
- (25) التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي، سامسبسيوني عبدالعزيز، حويات كلية اللغة العربية العدد 32 2017 ص ٦٧٨ - ٦٧١.
- (26) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ص 762
- (27) التأويل النحوي عند ابن جنيفي الفسّر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي د. سعيد بن محمد بن علي ألموسى / د. عبد الغنيش وقيم وسى الأدبعي ص 143.
- (28) الغامدي، محمد، «اللغة والكلام في التراث النحوي العربي»، مقال سابق، ص 462
- (29) مصطفى الغلاييني، الدروس العربية ، ص 193.
- (30) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص 45.
- (31) الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية ، ص 132.